

أسواق الموارد الزراعية

محاضرة الأسبوع السابع

مقرر الاقتصاد الزراعي

المستوى الأول

إعداد

د. فيروز أحمد د. سحر يعقوب

فى سوق عناصر الإنتاج الأمر يختلف عن سوق السلع الإستهلاكية لأن المنتج يخضع لشروط أساسى عندما يدخل مُشترىً فى هذه السوق، وهو أنه يحتاج إلى توليفة فنية بين عناصر الانتاج حتى يتمكن من القيام بها (مع الأخذ فى الاعتبار مدى إمكانية الإحلال بينها). بالإضافة إلى أنه لكل من هذه العناصر سوق خاصة بها، فهناك سوق لقوة العمل، وسوق لراس المال، ثم سوق الأراضى، ولكل من هذه الأسواق خصائصها. وبشكل عام يمكن القول أن الاعتبارات التى تحكم سوق السلع الاستهلاكية تختلف عن تلك الاعتبارات التى تحكم سوق عناصر الإنتاج.

وعند دراسة الطلب على عناصر الإنتاج مثل الأرض والعمل ورأس المال، لا بد وأن نضع في اعتبارنا أن هذه العناصر لا تُطلب لذاتها كما هو الحال عند طلب السلع الاستهلاكية. فالطلب على عناصر الإنتاج يُعد طلبًا مشتقًا DERIVED DEMAND لأنها تُطلب بغرض استخدامها في إنتاج سلع أخرى، قد تكون نهائية أو وسيطة. فعندما يزداد الطلب على إحدى السلع الاستهلاكية، ويزداد الطلب على عناصر ومستلزمات إنتاجها، والعكس صحيح إذا ما انخفض الطلب على هذه السلعة.

وتنعكس مرونة طلب السلع الاستهلاكية على مرونة طلب عناصر الإنتاج ومستلزماته. فكلما كان الطلب مرناً على السلع الاستهلاكية يكون الطلب مرناً أيضاً على عناصر الإنتاج ومستلزماته. كما تزداد مرونة الطلب على أحد عناصر الإنتاج كلما كانت تكاليف ذلك العنصر تُشكل نسبة عالية من جملة تكاليف إنتاج السلعة النهائية. كما تزداد أيضاً هذه المرونة كلما ازدادت درجة الإحلال بين هذا العنصر وغيره من العناصر. ومن هنا نُعيد التأكيد على أن الطلب على عناصر الإنتاج ومستلزماته إنما تحددها بالدرجة الأولى التوليفة الفنية الضرورية للإنتاج، وكذلك الطلب على السلع النهائية المشتقة من تلك العناصر.

أولاً : سوق رأس المال

- يحتاج المستثمر فى القطاع الزراعى الى موارد معينة لتحقيق العملية الإنتاجية من أهمها رأس المال. وهذه الحاجة لرأس المال معرضة دائماً للزيادة مع مرور الوقت بسبب التضخم المالى والتغير التكنولوجى ومدخراته الخاصة سواء كانت على شكل موجودات رأسمالية أو أموال سائلة، أو ما يحصل عليه نتيجة الميراث، أو من المصادر المتأتية من المشاركات فى مؤسسات مساهمة، أو من الإيجار التعاقدى، أو من القروض.
- وحصول المزارع أو المستثمر على المال بطريقة أو بأكثر من الطرق المذكورة أعلاه يعنى سيطرته على هذه الموارد واستعمالها فى مزرعته بالطريقة التى يعتقد أنها المثلى لتحقيق أهدافه الإنتاجية.
- وهناك العديد من المصادر التى توفر الاقراض لقطاع الزراعة وأهم هذه المصادر هى ما يلى:

التجار والوسطاء:

يعمل بعض التجار أو يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الزراعية والحيوانية مباشرة من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية. وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولاً يشارك المزارع في زراعته، حيث يزوده برأس المال النقدي والعيني مقابل حصة معينة. وقد يستأجر من المزارع أرضه، أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها. وترجع أهمية الوسطاء بشكل خاص إلى أنهم يقومون بعملية التمويل والتسويق معاً. وفي أغلب الأحيان لا يتقاضى التجار أو الوسطاء أية فوائد على المبالغ المقرضة، وإنما يحصلون على أرباح عالية من توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بأسعار تزيد عن أسعار السوق المماثلة أو يشترطون على المزارع بيع إنتاجه من خلالهم ليحصلوا على عمولة البيع أو الأرباح في أسواق الجملة المختلفة.

(٢) الشركات الزراعية:

وهى الشركات التى تتعامل فى بيع الآلات والمعدات والتجهيزات الزراعية المختلفة إلى المزارعين، حيث تقوم بتزويد المزارع بما يحتاج إليه من متطلبات بسعر يوازى عادة سعر البيع النقدى، مضافاً إليه نسبة مئوية معينة تكفى لتغطية سعر الفائدة المصرفية ونفقات التحصيل وما إلى ذلك من مصروفات إدارية.

(٣) البنوك التجارية:

يقتصر عادة نشاط هذه البنوك فى التسليف الزراعى على إقراض فئة من المزارعين والقادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التى يقبل بها المصرف وهى الضمانات التى لاتستطيع الغالبية من المزارعين تقديمها. وفى مصر يختص بنك التنمية والإئتمان الزراعى بمختلف مجالات الإقراض الزراعى.

ثانياً: سوق الأراضي الزراعية:

وفيما يتعلق بالأرض كسلعة تباع وتشتري فإنها تخضع لسوق خاصة بها نظراً لضعف مرونة عرضها بدرجة كبيرة، بينما تختلف مرونة الطلب عليها باختلاف العوامل المؤثرة على ذلك الطلب.

أولاً: نطاق الطلب على الأراضي:

يتسع نطاق الطلب على الأراضي ليشمل جميع الاستخدامات الممكنة لهذه الأراضي، سواء لأغراض الإنتاج، أو الخدمات، أو الترويح. ويمكن تقسيم الطلب على الأراضي وفقاً لنوعية الاستخدام، فالطلب على الأراضي كما ذكرنا هو طلب مشتق حيث لا يتطلب الأرض لذاتها. وهذا التقسيم لأنواع الطلب على الأراضي هو تقسيم نسبي ومتغير، كما يحدث العديد من التداخل بين أنشطة هذا التقسيم. ويمكن أيضاً عمل تقسيمات أخرى لأوجه الاستغلال التي تحدد الطلب على الأراضي، حيث إن الغرض في النهاية هو توضيح مدى التنوع في الطلب على الأراضي.

١- أراضي الاستغلال الزراعى:

وهى مساحات الأراضي التى تُطلب بغرض استخدامها فى إنتاج المحاصيل الزراعية بشكل عام سواء كانت محاصيل حقل، أو تُطلب بغرض استخدامها لرعى الماشية والأغنام وغيرها، أو بغرض استغلال الغابات. ورغم أن جميع هذه الاستخدامات تُعد من الاستخدامات الزراعية، وفى بعض الأحيان يحت تداخل فيما بينها إلا أن العوامل المؤثرة على طلب كل منها تختلف من استخدام لآخر.

٢- أراضي العتدين والمهاجر:

وهى مساحات الأراضي التى تُستغل فى استخراج المعادن سواء كان هذا الاستخراج يتم على سطح الأرض أو يُستخرج من باطن الأرض. ويزداد الطلب على هذه الأراضي كلما ازداد الطلب على نوعية المعادن المستخرجة، وتتأثر هذه المجموعة من الأراضي تأثراً كبيراً بمدى التقدم التكنولوجى الذى يساعد على اكتشاف مواقع هذه الأراضي أولاً، ثم يساعد فى عملية الاستخراج، والاستخلاص ثانياً.

٣- الأراضى الحضرية:

وهى مساحات الأراضى المخصصة للسكن، أو لإقامة المشروعات التجارية والصناعية. ويُعد العائد من وحدة أراضى هذه المجموعة من أعلى العوائد (إذا ما استبعدنا أراضى التعدين والتي تحكمها قواعد أخرى للإستغلال) إذا ما قورنت بعوائد الاستغلال الزراعى. ونظراً للتنافس بين الاستغلال السكنى والاستغلال التجارى أو الصناعى على الأرض الحضرية فإنهما يتبادلان المركزين الأول والثانى من حيث عائد وحدة الاستغلال من الأرض تبعاً لشدة الطلب، وحجم المساحات المعروضة، والقوانين المنظمة للاستغلال.

٤- أراضى الترفيه والتريض:

وهى مساحات الأراضى التى تُطلب بغرض إنشاء مناطق للإستجمام، أو الترفيه والتريض. كما يحدث فى القرى السياحية والأندية الخاصة حيث يحتل الموقع هنا أهمية كبيرة فى تحديد الطلب، حيث غالباً ماتُطلب الأرض لموقعها النادر من حيث جمال الطبيعة والمناخ الملائم.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الطلب

- تغير حجم الطلب على السلع النهائية المشتقة.
- تغير أسعار عناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والإدارة ورأس المال.
- تغير الفن الإنتاجي بما يسمح بتغيير التوليفة الموردية اللازمة للإنتاج.
- تحسن طرق النقل ووسائلها يؤدي لإزدياد الطلب على أراضى بعيدة لم تكن ضمن العرض الإقتصادي.

أولاً: العرض الفيزيقي والعرض الاقتصادي:

عند الحديث عن عرض الموارد الأرضية بشكل عام يجب التفرقة بين العرض الطبيعي (الفيزيقي) وبين العرض (الاقتصادي) لها. فالعرض الفيزيقي للأراضي يتضمن مساحة سطح الكرة الأرضية كلها متضمنة المساحات اليابسة، والمساحات المائية، وباطن الأرض. أما العرض الاقتصادي للأراضي فيتضمن مساحة الأراضي التي يمكن استغلالها في نشاط اقتصادي محدد وفقاً لمستوى الفن التكنولوجي السائد.

ثانياً: العوامل المؤثرة على العرض:

١- العوامل الطبيعية:

تتضمن هذه المجموعة عدد من العوامل المتعلقة بالنشاط الإنتاجي الزراعي. مثل طبيعة التربة، وظروف المناخ، ومدى توفر المياه اللازمة للزراعة. بالإضافة للموقع، وهي كما نرى مجموعة من العوامل يصعب التحكم فيها، وبالتالي تكون درجة تأثيرها مرتفعة. فكلما كانت قابلية الأرض للزراعة مرتفعة وفقاً للتعقيد التكنولوجي السائد كلما ساعد ذلك على زيادة العرض الاقتصادي للأراضي، كما أن توافر المياه اللازمة للري يؤدي إلى نفس النتيجة. ويضاف كذلك الظروف الجوية الملائمة للزراعة، ومدى بعد أو قرب تلك الأراضي من الأسواق.

٢- العوامل الاقتصادية:

وهي مجموعة من العوامل تخضع لظروف الاستغلال الاقتصادي للأراضي ومدى التنافس بين الاستخدامات المختلفة لها، كما تخضع أيضاً لمدى تكلفة إدخال أراضي جديدة للاستغلال الزراعي. بالنسبة للنقطة الأولى يعد التنافس بين الاستغلال الزراعي والاستغلال الحضري أهم أشكال ذلك التنافس، خاصة عندما تقترب الكتلة السكنية من مساحات الأراضي الزراعية ويشد الطلب على أراضي السكن فيكون ارتفاع أسعار هذه الأراضي على حساب المعروض من الأراضي الزراعية. أما النقطة الثانية فتتوقف على مستوى تكاليف استصلاح الأراضي من أعمال تسوية، وشق ترع، ومصارف، وطرق، وغيرها من أعمال البنية الأساسية ذات التكاليف المرتفعة أصلاً.

٣- العوامل التنظيمية:

وهي مجموعة العوامل التي يقرها المجتمع بغرض تنظيم استغلال تلك الأراضى، وتصدر على هيئة تشريعات عامة. ومثال ذلك قوانين ملكية الأراضى وما إذا كانت تعمل على تشجيع تلك الملكية أم تحد منها، وكذلك القوانين المنظمة للاستغلال الزراعى، وطرق الإيجار، ومدى عدالة مجموعة الحقوق والواجبات المترتبة على عقود الإيجار، بالإضافة لقوانين منع تغيير أوجه الاستخدام للأراضى. كما تضاف أيضاً مجموعة من القوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة، وعدم إهدار الموارد الطبيعية.

٤- العوامل التكنولوجية:

وهي مجموعة العوامل التي سبق الإشارة إليها تحت مسمى مستوى الفن التكنولوجي السائد. فزيادة المعارف التكنولوجية الخاصة باستصلاح الأراضي تساعد على إدخال مساحات جديدة من الأراضي إلى نطاق الاستزراع، وبالتالي زيادة المساحات المعروضة للاستغلال الزراعي. كما أن تطور وسائل النقل، وزيادة شبكة المواصلات يؤدي أيضاً لزيادة العرض الاقتصادي للأراضي.

ثالثاً: سوق العمل البشرى:

الطلب على عنصر العمل:

يعتبر الطلب على عنصر العمل طلباً مشتقاً حيث يشتق ويتأثر بالطلب على المنتج الذى يساهم العمل فى انتاجه ومع زيادة طلب المستهلك على هذه السلعة يزداد بالتعبية طلب المنتجين على عنصر العمل تعتمد أيضاً على مرونة الطلب على هذه السلع المنتجة. وفى ذات الوقت نجد أن الطلب على عنصر العمل يعتمد على أسعار العوامل التى تتضافر مع عنصر العمل فى العملية الانتاجية حيث أن زيادة أسعار المعدات ورأس المال على سبيل المثال يودى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل، كما أن التقدم الفنى له تأثير كبير على عنصر العمل فحينما يحدث تقدم فنى يمكن أن يودى هذا إلى نقص الطلب على عنصر العمل، وبعد أن نأخذ فى الاعتبار التى ذكرت فإن الطلب على عنصر العمل سوف يتأثر بالانتاجية الحدية ومستويات الأرباح المتوقعة.

عرض العمل:

تعنى بعرض العمل كميات أو ساعات العمل أو عدد العمال لنوع معين من العمل المعروض للإستخدام عند مختلفة للأجور. إن عرض عنصر العمل لصناعة معينة يتحدد بقانون العرض بمعنى أجور منخفضة يقابلها عرض منخفض من عنصر العمل وأجور مرتفعة يقابلها عرض مرتفع، أما عرض العمل على المستوى القومى فيتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقاليد والقيم السائدة فى المجتمع وكذلك بالعوامل المؤسسية.

وجدير بالذكر أن سعر عوامل الإنتاج يجب ألا يقل عن تكلفة الفرص البديلة وإلا اتجهت عناصر الإنتاج إلى استخدامات أخرى.